صاحب السعادة أنطونيو غوتيريس
الأمين العام للأمم المتحدة

حضرات الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن

4 آب 2022

أصحاب السعادة،

يُصادف الرابع من آب 2022 الذكرى الثانية لأكبر انفجار غير نووي في التاريخ، الذي دمّر أجزاءً كبيرة من بيروت، وأسفر عن مقتل أكثر من 200 شخصاً، وآلاف الجرحى، ومئات آلاف النازحين.

لا تزال هذه المأساة حتى اليوم مستمرة، تفرض خسائر نفسية واجتماعية ومالية فادحة وإلحاق ضرر كبير بالضحايا الناجين وأقاربهم، والشعب اللبناني عامةً.

الموقِّعون أدناه هم أقارب رجال الإطفاء المتطوّعين العشرة. النساء والرجال الأبطال الذين لقوا حتفهم جميعًا في انفجار ميناء بيروت، كانوا أوّل من استجاب وسارع لإخماد الحريق الأوّل في المرفأ، دون أن يكونوا على علم مسبق بالمواد الخطرة الموجودة في العنبر المحترق. أسماء هؤلاء الأبطال العشرة –امرأة وتسعة رجال قضوا جميعاً في انفجار مرفأ بيروت– هي:

جو بو صعب، رامي الكعكي، سحر فارس، مثال حوا، نجيب حتي، شربل حتي، شربل كرم، إيلي خزامي، جو نون، ورالف ملاحي.

بعد وقت قصير من الانفجار، رُفعت مطالب عديدة – تضمنّت عرائض موقّعة من مئات آلاف المواطنين اللبنانيين– داعيةً إلى إجراء تحقيق مستقل في انفجار مرفأ بيروت بتفويض من الأمم المتحدة. كانت هذه المطالبات مدفوعة بعدم الثقة في قدرات الحكومة اللبنانية ونظام العدالة اللبناني على التحقيق في جريمة بهذا الحجم، نظرًا لوجود العديد من تضارب المصالح الكبير، فضلاً عن العجز التاريخي للبنان في حلّ الجرائم الكبرى السابقة، والنقص الفادح في الخبرات الفنيّة.

ولسوء الحظ، ثبت أنّ جميع هذه المخاوف كانت مبرّرة تماماً. فبعد عامين من المأساة، لا حقيقة ظهرت ولا عدالة أتت.

وعلى الرغم من ادّعاء القضاء اللبناني على عدّة وزراء سابقين (وهم نواب حاليين)، فقد نجحوا هؤلاء وبدعم من أحزابهم السياسيّة في عرقلة التحقيق من خلال الانتهاك الصارخ لسير العمليّة القضائيّة والمسار السياسي. ومُنع قاضي التحقيق الحالي، القاضي طارق البيطار، من أداء مهامه منذ كانون الأول / ديسمبر 2021 بسبب طعون قانونيّة زائفة.

إنّ الموقِّعون أدناه لا يثقون بأنّ حقيقة هذا الحادث المأساوي، وتحديد المسؤوليّات، سيتمّان من دون دعم ومساعي الأمم المتحدة.

لقد كنّا أكثر مَن صَبَرَ بانتظار نتيجة الإجراءات القضائيّة اللبنانيّة، ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يدركا الآن أنّ هذه الإجراءات المحليّة عقيمة بشكل لا يمكن معالجته ولا يمكن أن تؤدّي إلى الحقيقة أو العدالة.

ولذلك، إذا لم تتمّ إعادة قاضي التحقيق إلى منصبه ويكون قادراً على أداء واجباته دون مزيد من العوائق، ويؤكّد قدرته واستعداده على إصدار القرار الظنّي، خلال 90 يوماً من تاريخ هذه الرسالة، عندئذٍ يحثّ الموقّعون أدناه مجلس الأمن بكل احترام النظر، وإذا كان ذلك مناسباً، اعتماد القرارات التالية:

أولاً: إنشاء وتوفير التمويل للجنة محترفة ومستقلّة، وتفويضها تولّي التحقيق في أسباب انفجار مرفأ بيروت، وتحديد المسؤوليّات عن هذه المأساة.

ثانياً: إلزام الحكومة اللبنانيّة، وقاضي التحقيق، وجميع الأطراف الأخرى في لبنان بتسليم هذه اللجنة المستقلّة جميع المعلومات والوثائق والبيانات التي بحوزتهم فيما يتعلّق بتفجير مرفأ بيروت، والتعاون معها بشكل كامل.

الضحايا الناجون، وأقرباء الذين قضوا نَحْبَهم، والشعب اللبناني، قد عانوا بشدّة وانتظروا بفارغ الصبر إغاثتهم وإنهاء معاناتهم بتحقيق العدالة. آمالهم معلّقة الآن على الأمم المتحدة.

نتطلّع إلى إجراءاتكم السريعة.

مع كامل الاحترام.

إيلي بو صعب ماريا فارس محمد حوّا

كارلن حتّي صفاء كعكي ريتا كرم

إيلي ملّاحي وليام نون